الجلسة الأربعون

- التاريخ : الأربعاء 24 جمادى الأولى 1419 (1998/09/16).
- التوقيت : ساعة ونصف ابتداء من الساعة التاسعة ونصف صباحاً.
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- جدول الأعمال : رد الحكومة والشروع في التصويت على القسم الأول من مشروع قانون المالية برسم سنة 1999-1998.

* الرئيس السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تخصص هذه الجلسة كما هو معلوم للاستماع إلى رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على مختلف التدخلات ثم نشرع بحول الله، نشرع بعد ذلك في عملية التصويت على مواد القسم الأول من مشروع القانون المالي المتعلق بالشروط العامة للتوازن المالي.

الكلمة إذن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليتفضل.

* السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

الزملاء، السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا وقبل كل شيء، السيد الرئيس أريد أن أعتذر على كوني لم أتمكن من الإستماع شخصيا لكل التدخلات التي قام بها الرؤساء أو الذين نابوا عليهم بالنسبة لفرق المجلس المحترم، ولكن يمكن أن أقول كذلك بنفسي بأن هذه الحكومة بطبيعة الحال تابعت باهتمام كل هذه المناقشات، وبالمناسبة أشكر السادة الوزراء الذين مثلوا الحكومة في متابعة النقاش، خاصة أول الأمس والأمس، خاصة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والسيد وزير التجارة والصناعة، وبالمناسبة كذلك أريد من جديد أن أشكر كل الذين تدخلوا باسم فرق مجلس المستشارين المحترم، وأعتبر بأن النقاش كان مثمراً، كان غنياً، وأن الحكومة أنصتت لهذا النقاش وتابعته باهتمام ولايمكن إلا أن توظف هذا الإنصات لتستفيد من الملاحظات التي قدمت سواء من طرف المعارضة أو من طرف الأغلبية. بصفة شخصية أريد أن أؤكد شكري الخاص لأعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية التي تعايشنا عدة أسابيع وعدة أيام وأعتقد بأن النقاش داخل اللجنة كان مثمرا وكان غنيا رغم بعض الصعوبات الناتجة على أنه كان اختباراً بالنسبة لي شخصيا وبالنسبة للجميع لأنه لم يكن من السهل إعادة النقاش من بعد المناقشة التي كانت في مجلس النواب، ولكن يمكن أن نقول بأن هذا الإختبار كان مثمراً، وأننا عملنا كلنا بطبيعة الحال ليتمكن مجلس المستشارين بأن يضطلع بمهمته الكاملة باعتبار انطلاقا من مكانته بطبيعة الحال ومن خصوصياته ومن مكوناته، واعتبار أنكم داخل هذا المجلس تمثلون كذلك الخصوصية الناتجة على الجماعات ومجال الإنتاج بكل تنوعه، وبطبيعة الحال كذلك كونكم تمثلون التنظيمات العمالية وتنظيمات مجال الإنتاج كما قلت.

موقف الحكومة داخل كل هذه الأسابيع كان واضحا أولا: احترام الاعتبارات الدستورية، التي تجعل بأنه يجب أن يكون هناك تكافؤ تام في تعاملنا مع المجلسين المكونين للبرلمان اعتباراً أنهما هما المؤسستان الأساسيتان في عملنا التشريعي واللذان يقومان بهذا العمل بطبيعة الحال.

كذلك من الناحية لابد أن أقول بأن الإشكالية المطروحة والتي تهم الحكومة هي أولا العلاقة مع المجلسين، وهذا ماذكرت، ولكن كذلك العلاقة مع المكونات السياسية المتواجدة في المجلسين، من أحزاب ومن فرق متواجدة، فدون أن أتدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب الذين نتمنى نحن كحكومة، الأحزاب ليس من الضروري وليس من المصلحة أن تغير مواقفها من مجلس إلى مجلس آخر، سواء في العمق أو من حيث المقاربة رغم بطبيعة الحال الخصوصية التي ذكرت، التي يتسم بها كل مجلس خاصة أن الأمور الآن اتضحت، الأغلبية في المجلسين هي نفس الأغلبية، والمعارضة في المجلسين هي نفس المعارضة. المهم أنه انطلاقا من هذا الاختبار المثمر الذي يهم بالنسبة لنا في المستقبل هو أن نعمل وسنعمل إن شاء الله على احترام مبدأين أساسيين في التعامل.

1) ضرورة احترام المقتضيات الدستورية في روحها وفي نصها، في تعاملنا مع المجلسين.

2) ضرورة احترام كذلك مبدإ والفعالية والعمل على أساس أن المجهود الذي يقوم به السادة المستشارون أو السادة النواب أو الحكومة، مجهود نتمنى أن يكون -وهو مجهود أعترف بأنه كان مهماً بالنسبة لمجلس المستشارين من طرف كل الذين تابعوا النقاش- الذي أتمناه كذلك في المستقبل أن هذا المجهود له صداه بالنسبة للرأي العام، يكون الرأي العام متابعاً بطبيعة الحال هذا المجهود، لذلك أنا متأكد بأن العبقرية المغربية إن شاء الله ستعمل في المستقبل على ابتكار الطريقة التي ستجعلها في نفس الوقت تحترم هذين المبدأين وخدمة لمصلحة البلاد ومصداقية المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

أريد -السيد الرئيس- كذلك في هذه البداية أن أوجه الشكر للأغلبية المساندة للحكومة، وأقول لها الأغلبية في مجلس المستشارين، بأن الحكومة فخورة بأغلبيتها، كما أننا فخورون بأغلبيتنا في مجلس النواب، ونعتز بالمجهود الذي تقوم به وبالدور السياسي الكبير الذي تقوم به في... وبدون شك لابد أن أشير بأن هذه الأغلبية شاركت في تعديل القانون المالي، شاركت من خلال فرقها، من خلال الأيام الدراسية التي شاركت فيها مع أحزابها ومع فرقها السياسية والنقابية، وأريد كذلك أن أهنئها على تجانس رؤياها وانضباطها السياسي، وهو شيء طبيعي لأنها تنتمي إلى أحزاب وتنتمي إلى نقابات، التي لها ضوابط سياسية، وبطبيعة الحال لايمكن، إلا أن نهنئها على هذا المجهود.

أريد كذلك أن أعتبر بأن الأغلبية داخل مجلس المستشارين لها دور كذلك كبير، لأنها ستلعب إن شاء الله دوراً لمساندة مد التطور الديمقراطي في بلادنا، والتقدم السياسي ببلادنا، التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي لإخراج البلاد من دوامة الجمود بطبيعة الحال ولإعطاء نوع أو لتقوية كذلك دور مجلس المستشارين.

إذن، أريد أن أؤكد اعتزازنا بهذه الأغلبية في تعدديتها، في يقظتها، في تعبئتها بكل مكوناتها، وأريد أن أقول كذلك بأن تأييدها، الحكومة لم تعتبره بأنه سيكون اعتباطاً، لأنها من واجبها وهي مثل كل الفرق المكونة لهذا المجلس، إبراز مشاكل البلاد، المشاكل التي تعكس هموم الجماعات، هموم عالم الإنتاج، هموم النقابات، من واجبها إعطاء النصيحة والمساهمة في التوجيه، ومن واجبها كذلك أن تنتقد الانتقاد الإيجابي، ويمكن أن أقول من خلال ذلك، بأننا سنعمل اليد في اليد إن شاء الله لإنجاح مشروع التطور الديمقراطي، مشروع التغيير التدريجي والضروري، مشروع التناوب الذي أراده صاحب الجلالة نصره الله لهذه البلاد، والذي يستجيب إلى طموحات الشعب المغربي، والذي أصبح اليوم مفخرة للبلاد دوليا، جهويا، إزاء المنظمات الدولية كذلك والذي أصبح أداة ضرورية لمواجهة التحديات وما أكثرها بطبيعة الحال سواء على المستوى الدولي أوعلى المستوى الجهوي.

أريد أن أؤكد بالمناسبة بأن هذا الجو، جو التعبئة هو موجود داخل الحكومة مكون لها مكوناتها والتي تعكسونها كذلك، نعمل في إطار التقدير المحترم لكل هذه المكونات، في إطار خلق نوع من التآزر الضروري بيننا، للتحكم في وثيرة التطور التدريجي بطبيعة الحال من أجل إنجاح تجربة الانتقاد.

أريد كذلك أن أتوجه إلى فرق المعارضة أولا لأشكرها كذلك على عملها داخل اللجان وداخل لجنة المالية وهنا كذلك، بأنها هي كذلك تقوم بعملها، وهذا شيء طبيعي، وأعترف.. وأريد أن أقول بأن الإختلاف هو رحمة ويجب أن نتعامل معه إيجابيا وأن الانتقاد طبيعي بطبيعة الحال أحيانا لا نعرف هل هو الانتقاد موجه إلى هذه الحكومة أو موجه للوضع الموجود في البلاد وبالتالي للحكومات السابقة، ولكن يمكن أن أقول بأن الحكومة عازمة بأن تكون للمعارضة، بأن تستعمل المعارضة كل الإمكانيات وكل الحقوق، شيء طبيعي بأننا سنتعامل معها تعاملا إيجابيا في إطار الاحترام المتبادل، بطبيعة الحال من حق أحزاب المعارضة والممثلين الاجتماعيين فيها أن يقدموا التعديلات التي لم يصوت عليها في مجلس النواب، هذا شيء طبيعي، ومن حق الحكومة كذلك أن لاتتفق عليها لأنها لاتعتبر بأنها تنخرط في منطق القانون المالي، خاصة منطق التوجه التنشيطي وضرورة الاهتمام بالبعد الإجتماعي واحترام ضبط التوازنات.

فقط، يمكن أن أقول شخصيا بأنني أتأسف على الموقف إزاء موقف المعارضة، إزاء القانون التنظيمي، طبعا لكل أحد رأيه، وخصوصيته، هذا شيء محترم، ولكن لابد أن أقول بأنه موقف... كان نوعاً ما مبالغاً فيه، ليس فقط لأنه يتناقض مع موقف الإجماع الذي كان بين كل الإتجاهات السياسية في مجلس النواب، ولكن لأن الأمر يتعلق بالقانون التنظيمي، بطبيعة الحال امتداداً عمليا للدستور وخاصة أنه أحيانا التصويت السلبي، كان يمس ببعض المقتضيات لعمليات تعكس مباشرة، ومقتضيات دستورية، على أي حال على المعارضة أن تختار استراتيجيتها وطريقة عملها، المهم في

المستقبل ما أتمناه أن يكون النقاش بيننا في العمق وفي الموضوع بالأساس لأنه... وأن يكون أو يمس الكيف أكثر مما يمس الكم، لأننا عندنا غيرة على برلماننا بمكوناته، وسنعمل جميعا إن شاء الله من أجل الدفع بالعمل البرلماني.

السيد الرئيس،

بما أن هذا آخر تدخل علني بالنسبة لي حول هذا الموضوع، سأريد بالأساس انطلاقا من قراءتي للتدخلات التي قاموا بها ممثلو الفرق، باسم الحكومة أن أتوجه بالأساس إلى المستقبل، أي كيف سنعمل على تنفيذ هذا القانون المالي، ولكن مافيها باس أن أرجع في بداية القسم الأول إلى بعض المساءلات التي تقدمت بها الفرق سواء المعارضة أوالأغلبية في بعض المساءلات التي سأحاول أن أتكلم عنها وأعلق عليها.

المساءلة الأولى، خاصة أننا تناقشنا طويلا حول العديد من النقط لم أرجع لها، ولكن بشكل من التركيز.

المساءلة الأولى، هي حول طبيعة هذا القانون وحول علاقته مابين التصريح الحكومي وحول كذلك هل جاء بشيء جديد أم لا؟

يعني يمكن أن أقول أولا وقبل كل شيء طبعا نحن نقول بأنه قانون مالي انتقالي، ولكن كما قلت عدة مرات هذا ليس اعتباراً قانونياً، لأن القانون المالي هو قانون مالي وحده، ولكن اعتبار بالأساس ناتج على نقطتين أساسيتين، أنه مدخل بالأساس للسياسة التي نريد أن نعمل على ممارستها واتباعها، والتي أشار إليها السيد الوزير الأول عندما قدم أمامكم البرنامج الحكومي الذي هو برنامج بالنسبة للمرحلة التشريعية كلها إن شاء الله، فهذا من جهة، ومن جهة ثانية بالأساس انتقالي لأنه فيه هذا القانون المالي عدد من الإجراءات التي عندها طابع استثنائي أي التي لم نجدها في السنوات الفارطة وهذا شيء طبيعي بطبيعة الحال، فلذلك هنا يمكن أن أقول بأنه بطبيعة الحال هناك معطيات الاستمرار، هذا شيء طبيعي، ولكن هناك معطيات التجديد وإن كان مدخل، لأنه الحياة السياسية والحياة الإقتصادية ليس فيها قطيعة تماما، المهم بالنسبة لنا، أنا لست أومن بالقطيعة ولكن المهم هو التطور، المغرب محتاج أن يتطور محتاج أن يتقدم، محتاج أن من الجمود، والسيدتين والسادة المستشارين ربما سيفهمون هذا أكثر أمام الوضع الذي نعيشه، المغرب عرف الآن تطوراً نوعياً الذي نفتخر به كلنا بطبيعة الحال، فيجب أن نعمل على توظيفه، ولكن لابد أن نعرف بأنه هناك بعض المعطيات التي عندها طابع بنيوي، وبالتالي تتحكم على القانون المالي، وستتحكم حتى لاأكذب عليكم عدة سنوات في القانون المالي، لأنه بنيويا نعرف بأن اقتصاد المغرب، رغم الإمكانيات التي عنده مازال يتسم بهشاشة، لأن وتيرة النمو ضعيفة ومتقلبة ونعرف بأننا نعيش ضخامة الإشكالية الاجتماعية في توسيع الفقر، خاصة في العالم القروي، ولكن حتى داخل المدن في الأحياء التقليدية داخل المدن وفي ضواحي المدن، نعرف بأن الفئات الوسطى في 15 سنة الأخيرة فقرت كثيراً هذا شيء واضح، يعني يجب... وبالتالي هذا أدى إلى تقليص من السوق الداخلي بطبيعة الحال، ونعرف بأننا علينا أن نواجه تحديات العولمة والأقلمة والجهوية، وبأن المغرب لم يهيئ نفسه التهييء الضروري لمواجهتها، نعرف بأن لنا بنية الميزانية التي لم تتغير منذ 20 سنة، والتي تجعل بأنه أكثر من 50٪ من الميزانية نتوجه بالأساس إلى التسيير، وبأنه المديونية تتخذ لنا الثلث من موارد الميزانية، ولم يبق للتجهيز إلا 15٪، هذا وضع بنيوي، هذه إكراهات سنعمل إن شاء الله، بشكل تدريجي على التغلب عليها، لأن حتى تصبح الميزانية ميزانية لخدمة التنمية ليس فقط لخدمة التسيير، في خدمة مشكل العجز والمديونية، ولكن بالرغم من هذا الشيء، يوجد الجديد في هذه الميزانية أولا مقاربتنا مقاربة شمولية، من خلال الأبعاد الثلاث : مثلما قال أحد السادة المستشارين، نحن نعتبر بأنه يجب ألا تتغلب كفة التوازنات المالية على كفة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، طبعا الأبعاد الثلاث : تنموي، اجتماعي، توازني، نحن لا نومن بالتوجه الحسابي الضيق، نحن نعتبر بأن القانون المالي هو قانون المدى القصير فقط، راه من هنا 6 أشهر سيأتي لكم قانون مالي آخر، ولكن نحن مضطرون أن نعمل بالأساس الربط بين تدبير إكراهات المدى القصير وتحضير الأمد المتوسط وفي هذا الإطار خلقت علاقة عضوية، ولكن تدريجية بين البرنامج الحكومي وبين ضرورة العمل على بدء سياسة التغيير والترشيد بالأساس.

الجديد بطبيعة الحال، هو شيء أساسي كذلك نهائيا القوانين المالية للسنوات الأخيرة ما واجهت المعضلة الكبيرة للمقاولة المغربية، في حين أن هذه المعضلة كانت معروفة، قضية الثقة بين المقاولة والإدارة معروفة، كانت معروفة، ولكن الآن بنوع من الجرأة السياسية قمنا بمواجهة هذه المعضلة، لأنه يمكن أن نقول الثقة بين المقاولة والإدارة قلت في السنوات الأخيرة، وكان من الضروري أن نخلق هذا الجو، ولكن لما أتكلم على المقاولة أنا لم أتكلم على المقاولين، نحن نتكلم على المقاولة بمكوناتها الاقتصادية، مكوناتها الاجتماعية، أي بالعاملين فيها، لأنه مواجهتنا مع التحديات الدولية والإقليمية خطيرة جداً، خطيرة وستتزايد سنة عن سنة، وإذا لم نغير وتيرة عملنا وطريقة عملنا، وإذا لم نخلق جو الثقة لنتمكن من التقدم، أقول لكم بصراحة، ليست هذه الإجراءات التي ستزيد في الاستثمار، ولكن على الأقل تخلق

جو الثقة، ومن بعد إن شاء الله سنمر إلى مرحلة أخرى التي ستجعل بأنه في المستقبل نخرج من هذا المنغلق الذي نحن به، والذي يجعل بأنه معدل الاستثمار في المغرب محدود ونقص كثيراً في العشر السنوات الأخيرة، هذا يجب أن نشير إليه بطبيعة الحال، فلذلك نحن بطبيعة الحال انتهزنا فرصة التغيير والتحول السياسي لندفع إلى نشر ثقافة التآزر والثقة والتعاقد...إلخ، لكن هذا شيء لم نعمله لوحدنا، تشاورنا وتذاكرنا مع النقابات، تذاكرنا مع رجال الأعمال بدون أن تكون لنا أية علاقة ذاتية مع أي أحد، نحن لانعتبر بأننا سنصنع اللوبيات أو نصنع الأشخاص، نحن نرى الأشياء بشكل موضوعي، نرى واقع المقاولة بشكل موضوعي، واقع بلادنا، واقع اقتصادنا، نحن نعتبر كذلك في هذا الجديد أن المؤسسات العمومية التي ساعدتها الدولة عدة سنوات، كانت تساهم بالمساهمة التي يمكن لها أن تساهم بها في تمويل الميزانية، مع الحرص أن تقوم ببرنامجها الاستثماري، ولكن لابد كذلك باعتبارها أنها في ملك الدولة أن تعمل على أو تساعد على تمويل الخزينة، الجديد بطبيعة الحال أن موارد الخوصصة كانت تعتبر نظريا أداة من أدوات التمويل، وتحدد أسعار ولاتطبق مداخيل، ليست أسعار، مداخيل وموارد من الخوصصة، وعمليا لاتطبق ويخلق عجز جديد، ويجب على وزارة المالية أن تبحث عن وسائل لإزالة هذا العجز. بالنسبة لنا الخوصصة لايمكن أن تستعمل لتمويل الميزانية أبداً، الخوصصة هي أداة من أدوات تحسين تسيير الاقتصاد الوطني، مثلما في العالم كله الآن، كل الدول الديمقراطية والدول التي ترى إلى الأمام، لم تعتبر بأن الخوصصة حل للمشكل المالي أو حل مشكل فقط للإفلاس الذي فيه عدد من المؤسسات نظراً لوجود فيوداليات داخل هذه المؤسسات العمومية أحيانا، ولكن المهم هو أن تكون أداة لنتقدم، وهذا شيء يجب أن يكون بطبيعة الحال بكثير من الشفافية وفي كثير من المصداقية، هذه المساءلة الأولى.

المساءلة الثانية التي كانت تتعلق، رغم أني أشرت لها، ولكن سأعيدها، حول موقف إزاء الإجراءات الإستثنائية التي اتخذت في المجال الجمركي وفي مجال... الجمركي راه مهم قليل مانتكلم فيه ولكن راه مهم جداً، وفي المجال الضريبي، بطبيعة الحال هنا لاحظت كما لاحظت في مجلس النواب بأنه المعارضة، لأنه هنا المعارضة متفقة فيما بينها، في نفس الوقت تبدأ بالانتقاد ولكن في نفس الوقت في التعديلات تذهب أبعد مما ذهبت فيه الحكومة، فيجب أن تكون خير الأمور أوسطها، يجب على كل واحد أن يتحمل مسؤوليته، كيفما قلت بأن المقاولة في مأزق، ولكن في نفس الوقت على المقاولة أن تتحمل مسؤوليتها، وأن تعمل بطبيعة الحال، نحن نخلق جو الثقة، ولكن عندها كذلك بعض الواجبات، فالمشكل ليس مشكلاً ضريبياً في المغرب مشكل ثقافي بالأساس، يجب تغيير ثقافة المقاولة، ويجب تغيير ثقافة العلاقات مابين الإدارة وما بين المقاولة، وهذا يتطلب مجهوداً داخل الإدارة، الجمركية والضريبية والإدارة بصفة عامة، ومن هذه الضرائب -اسمحوا لي أن أقول- من هذه الإدارات كذلك، -استسمحوا لي أن أقولها- المجالس البلدية والقروية، لأنها جزء كذلك من الدولة وعليها كذلك أن تساهم في خلق جو التعبئة لنحارب البطالة، لنزيد من الإنتاج لنزيد من التصدير، لنواجه التحديات التي علينا بطبيعة الحال، المهم ليس فقط هذا، ولذلك كانت إجراءات أخرى تتعلق بدفع البنوك لتنقص من معدلات الفائدة وهنا كذلك أتوجه إلى البنوك، لأن أحيانا نقصان في معدل الفائدة يكون نظرياً ولايهم إلا المؤسسات الكبرى، في حين أنه يجب أن يهم كذلك المؤسسات الصغيرة، فنتكلم بكامل الصراحة، أن علاقات رباعية في مواجهة الحياة الاقتصادية مابين الدولة ومابين البنوك ومابين المقاولات ومابين النقابات يجب أن يكون تآزر، حوار مستمر لمواجهة التحديات الاقتصادية بطبيعة الحال، سأتكلم فيما بعد على مانتظر بالنسبة للمقاولات التي تتعامل مع الإشكالية الاجتماعية.

فنحن كما أكدت تطور الاقتصاد الوطني خاصة منذ السبعينات، جعل بأن المقاولة المغربية تعيش في حماية الدولة، ولما تغير العالم لم تبق قادرة لمواجهة هذه التحديات، ولكن هي مضطرة لأن تتغير هي الأخرى، لأن العالم تغير، وبالتالي الحماية التقليدية الريعية لم يجب أن تبقى، لأن تلك الحماية تخلق امتيازات وتخلق فيوداليات، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، وبالتالي يجب أن تتغير هذه الأشياء، ولكن بماذا سيتغير؟ بدأنا نغيره بطبيعة الحال عن طريق بعض الإجراءات التشريعية، قوانين تغيرت، في المجال التجاري، في مجال الشركات...إلخ، عدة، خاصة في مجلس النواب السابق، ولكن واضح أنه تجريم كذلك الغش الضريبي تقرر، ولكن واضح أن المقاولة المغربية مازال ليست لها القدرة لتستوعب هذه الآليات، آليات تحديث السياسة الاقتصادية، وهذا أدى... من الأسباب التي تجعلنا بأنه يجب أن نخلق جو الثقة، وهذا الجو الثقة أريد أن أقول أنه لم يكن هذه السنة فقط، هو جو الثقة المستمر والمستقر بطبيعة الحال.

المساءلة الثالثة -السيد الرئيس- التي جاءت في شكل طبيعي في جميع التدخلات، تهم إشكالية الشباب العاطل، والنموذج منه نعرفه هو أمامنا هنا، وما يحدث بطبيعة الحال يخجلنا جميعا، وكلنا يجب أن نتحمل المسؤولية لحله، لم أتكلم على الماضي وعلى التراكم الماضي:... إلخ، فنحن المهم بالنسبة لنا هو الحاضر والمستقبل، ولكن لابد كذلك أن نتحدث هنا بكامل الصراحة، احتجاجات الشباب، شيء طبيعي وسليم إلى حدما، ولكن في نفس الوقت يجب أن لانغلط شباب المغرب تغير وتطور مثله مثل كل الدول، وبالتالي حل مشكلة بطالة

الشباب لايمكن أن يكون لها حل وخاصة في المستقبل عن طريق الإدارة وعن طريق التوظيف، مثلنا مثلما يحدث في العالم كله، ولذلك يجب أن لانغالط الشباب، لأن الشباب هم أولادنا هم بناتنا، بطبيعة الحال، ولذلك القانون المالي جاء بمقاربة جديدة، فنحن نقول 12.000 منصب التي فتحت، ليس لحل مشكل البطالة، والذي قال لكم لحل مشكل البطالة يغالط الرأي العام، ولكن للاستجابة لضرورة تسيير الإدارة فقط، أما إذا كانت لحل المشكل فهي قليلة، راه لم يبق في العالم الإدارة هي التي تحل المشكل، بل البطالة تحل عن طريق معدل النمو أولا وقبل كل شيء، معدل نمونا ضعيف في بلادنا منذ عدة سنوات، ولكن البطالة كذلك تحل عن طريق ابتكار طرق جديدة سواء بالنسبة للدولة أو الجماعات أو بالأساس القطاع الخاص، بأن يستعمل كذلك الأطر، لتحديث المؤسسات، المقاولات لابد من المقاولات أن تنفتح، ولم يمكن للمقاولة أن يكون عند رأس مالها، رأس مال مرتفع وأرباحها أحيانا مرتفعة ولم تخدم الشباب ولم تعمل على إعادة تكوينهم، لأن هذوك الشباب سيصبحون أداة من أدوات تحديث تلك المقاولة، ولذلك والحمد لله ونحن نتحدث على كل هذه الإشكاليات، جاء الخطاب الملكي السامي وأعطى أسس التعاقد بين الإدارة والمقاولة والشباب والمجتمع في إطار الآلية التي تقترح على هذه المقاولة وعلى الشباب والتي هي آلية المستقبل بطبيعة الحال، وهي بالأساس التكوين الاندماجي، فالقانون المالي أعطى إمكانيات في هذا المجال، 25 منصب عندنا الإمكانيات الآن من ناحية القانون المالي لتستعمل، على المقاولات في إطار هذا التعاقد الذي حدده صاحب الجلالة على أعلى مستوى بطبيعة الحال أن يحترم، هذا مصدر من مصادر الثقة، وهذا لايمكن أن يكون إلا في صالح الاقتصاد الوطني والتطور الاجتماعي في بلادنا.

مسألة أخرى جاءت في النقاشات كذلك -السيد الرئيس- تتعلق بالموارد المقترحة عليكم، بطبيعة الحال موارد الضريبة وغيرها، ولكن هنا لابد أن أشير على الأقل بأنه يجب أن نعرف ويجب أن تعرفوا أنتم كمشرعين بأن المغرب، ربما هذا جاء مع هذه الحكومة الجديدة، ولكن جاء هل لنا الحظ فيها أم لا؟ ولكن هذا هو الواقع، المغرب دخل الآن لمرحلة جديدة التي تؤدي به نظراً للاتفاقات التي قام بها دوليا وخاصة جهوياً مع الإتحاد الأوربي إلى مرحلة جديدة ستؤدى إلى تخفيض الموارد الجمركية، هذا سيكون مفيداً بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للمقاولات، سيكون مفيداً بالنسبة لتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين، لأنه سيؤدى إلى تخفيض الأسعار، ولكن سيخلق مشاكل بطبيعة الحال لميزانية البلاد، وبالتالي تعاملنا مع الموارد بكل واقعية وخاصة مع الموارد الضريبية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار هذا المعطى الجديد، لأن الجمرك هو كذلك مدخل ضريبي أردنا أم لم نرد، بجانب هذا اتخذت في القانون المالي عدة، كثير من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض الحقوق الجمركية، بالإضافة إلى تخفيض الناتج عن الاتفاقيات الدولية، ولكن بالأساس لتمكين اقتصاد البلاد من تحسين إمكانيته وإمكانية مواجهته.

بالنسبة للضرائب يمكن أن أؤكد كما تعرفون بأن هذا القانون المالي لم يأت بأي ارتفاع، والمهم بالنسبة لنا في المستقبل، ليس هو خلق ضرائب جديدة، المهم بالنسبة لنا هو العمل على توسيع القاعدة الضريبية، لأنه من الطبيعي بطبيعة الحال، أن نعمل على أن كل ملزم الذي له أرباح، له مداخيل، يؤدي ضرائبه وهذا يفرض بأنه في المستقبل إن شاء الله، علينا أن نخلق جواً جديداً مابين الدولة ومابين الإدارة الضريبية والملزم المغربي، حتى لاتبقى تلك الإدارة تعتبر عدوة وحتى كذلك الإدارة لم تعتبر الملزم عدواً، ولكن العلاقات فيما بينهما تصبح علاقة المواطنة، علاقة سليمة، علاقة الواجب الضروري بطبيعة الحال، لا أكثر من القانون ولاأقل منه، وحتى المداخيل الإستثنائية هي مداخيل ناتجة عن الإجراءات الضريبية المقترحة عليكم، والهدف الذي اتخذ من هذه الإجراءات هو الوصول إلى 2,5 مليار، كان يمكن لنا العمل في تحايلات أخرى مالية ولم نعمل حتى هذيك 2,5 مليار، المهم، ولكن نحن باسم الشفافية أعطينا كل الأرقام، المهم بالنسبة لنا هو كما قلت خلق جو للخروج من المنفلق الذي يعيش فيه الاقتصاد المغربي حاليا، كانت مناقشات حول الموارد التي طلبت من المؤسسات العمومية، وهنا أريد أن أعطي كذلك توضيحات وأؤكدها، .ماطلب من المؤسسات العمومية هذه السنة طبعا هو أكثر مما كان يطلب، ولكن راه ليست المسألة مهمة، طلب بالضبط 6,3 مليار، والدولة في نفس السنة ستعطي 6,3 مليار، أي عمليا مع المؤسسات العمومية ستكون متساويا، في حين أنه حتى تطور هذه المؤسسات العمومية يجب عليه أن لا يتركها تابعة تنتظر مساعدات الخزينة العامة، ولذلك لم ننسى بأنه كثير من المؤسسات العمومية الدولة هي التي تتحمل عبء إرجاع ديونهم التي أعيدت جدولتها في الثمانينات وعندنا سنعيد جدولة هذه الديون في الخمس السنوات أو السبع السنوات القادمة، فبطبيعة الحال لما تكون بعض أوضاع بعض المؤسسات تحسنت، من الطبيعي أن تمديدها كذلك للدولة، كما مدت الدولة يدها إليها عدة سنوات، لكن المهم خاصة يجب أن لاننسى بأن في هذا القانون المالي توجد الخزينة العامة ستعطى إمدادات لمؤسسات عمومية لنزيد من رأس مالها مثلا الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي نعرف بأن وضعيته ليست وضعية سليمة جداً، ويجب أن نحميه وأن ندعمه، لأنه يلعب دوراً أساسياً بالنسبة لتطوير العالم القروي،

وبالنسبة لتنفيذ العالم القروي، أي إدخال النقود في العالم القروي، يجب علينا أن نخرجه من الكبوة التي يعيشها بطبيعة الحال، الذي هو الآن يعيش فيها، نفس الشيء الإمدادات التي أعطيت للشركة الوطنية للطرق السيارة، لتتمكن من توسيع مناعتها، ولتتمكن من طلب وسائل التمويل، وتبنى الطرق السيارة بطبيعة الحال.

إعادة الهيكلة بالنسبة لعديد من المؤسسات العمومية كذلك، الدولة اضطرت أن تعطي إمدادات لهذه المؤسسات.

السيد الرئيس،

مساءلة أخرى وهي مشروعة من طرف أعضاء مجلس المستشارين المحترمين تتعلق بالعالم القروي وبالجهوية وبالجانب التجهيزي، ووصل البعض القول بأنه ربما وقع التقليص بنسبة لبعض الميزانيات المتعلقة بهذه المجالات، أولا بطبيعة الحال، الخطاب حول العالم القروي في السنوات الأخيرة كان خطابا معروفا، ولكن معروف بأن وضعية العالم القروي هو تعلقنا بالذات وتعلقنا بالتوازن الأساسي لبلادنا بطبيعة الحال، لأن حل مشكل المدن ينطلق أولا وقبل كل شيء من حل مشكل العالم القروي، ولذلك المشاريع المتعلقة بالماء الشروب وبالكهربة القروية وبالطرق القروية ستتابع، بالنسبة للجهة سأؤكد ما أكدته دائما وعدة مرات داخل لجنة المالية هو أنه الجهة الآن هي عنصر من العناصر الأساسية والمؤسسية لبلادنا، خاصة بعد تغيير الدستور الأخير، وهو خيار صاحب الجلالة وخيار الشعب المغربي، وسنعمل إن شاء الله على تدعيمه وتقويته، طبعا هناك قانون الجهة، الآن علينا بالنسبة للمستقبل يتعامل بشكل عملي بأن نعمل على تحديد الأولويات وتحديد المهام التي لايمكن أن تكون إلا بشكل تدريجي بالنسبة لهذا الوليد الجديد من الناحية العملية، كما حدث بالنسبة لكل البلدان التي هي مثلنا كان عندها التنظيمات السياسية بالأساس مركزية وليس لديها تقاليد جهوية، نحن طبعا عندنا تقاليد جهوية نفتخر بها من الناحية المجتمعية، من الناحية الثقافية، وهذا يغني بلادنا بطبيعة الحال، ويفتخر بطبيعة الحال بتراثنا وبالواقع الجهوي، ولكن من الناحية التنظيمية ليس لدينا تقاليد، هذيك التقاليد نحن الآن سنخلقها، وبتوجيه صاحب الجلالة إن شاء الله سنعمل بشكل تدريجي على أن هذه التقاليد تتطور وبطبيعة الحال من ناحية المواكبة ومن ناحية ضرورة كذلك كما يقول قانون الجهة، خلق نوع من التوازن بين الجهات، لأنه توجد الجهات الغنية وتوجد الجهات الفقيرة، لم يمكن لنا أن نسير في سياسة مالية بالنسبة للجهات دون أن نفكر في هذه الآلية، آلية التوازن والموازنة، لذلك هذا هو توجه الحكومة، وفي هذا الإطار بطبيعة الحال لابد أن لاننسى المناطق التي يجب أن نوجه لها عناية خاصة، وأعني بها مناطق الشمال، وأعني بهذا كذلك المغرب الشرقي وبطبيعة الحال المناطق الصحراوية العزيزة علينا، بطبيعة الحال، زيارة السيد الوزير الأول إلى عدة مناطق في الشمال والإجراءات التي اتخذت إما في القانون المالي أوحتى خارج القانون المالي، مثلا بناء مطار بالنسبة للناظور، لم يوجد في القانون المالي، ولكن عنده أهميته، بناء البرنامج السكني بالنسبة للناظور وهذه فرصة بطبيعة الحال لأؤكد باسم الحكومة لجلالة الملك تضامننا مع إخواننا في الناظور بعد ماحدث في هذه الأيام وإن شاء الله هذا التضامن سنعمل على متابعتنا لهذه المأساة التي مستنا كلنا من خلال مامست التجار العاملين في هذه المنطقة، لكن من المؤكد كذلك بالنسبة لمنطقة الشمال أننا سنعمل رغم الصعوبات المالية على التسريع والتعجيل ببداية الطريق الساحلية وعلى النهوض بالمناطق الصناعية في هذه المنطقة.

طبعا بالنسبة للعالم القروي، الوزارة المكلفة بالفلاحة، ميزانيتها هي مليار و800 من ناحية التجهيز، ولكن يجب أن لاننسى كذلك بأن عليها أن تتحمل عبء قروض تراكمت في السنوات الأخيرة بالنسبة لتسيير المكاتب الجهوية للاستثمار، 850 مليون درهم تتحملها لمواجهة معضلات قروض المؤسسة بطبيعة الحال بجانب هذا عليها أن تسير بعض المواد الأخرى الناتجة عن الحسابات الخصوصية للخزينة، 545 مليون، عليها بطبيعة الحال وعلى الحكومة من خلالها أن تساهم في إعادة جدولة ديون الفلاحين وخاصة الفلاحين الصغار، وهذا موجود في القانون المالي، ودعم الصندوق الوطني للقرض الفلاحي إضافة إلى بعض الموارد المخصصة للعالم القروي، في إطار الوكالة لتنمية الشمال، إضافة للاعتمادات المخصصة للميدان الغابوي وللصندوق الوطني الغابوي، هذا المجهود أؤكد لكم بأنه ليس... هو محدود بالنسبة لماهو يطلبه العالم القروي، ولكنه داخل في التوجه إن شاء الله الذي سنسير فيه.

بالنسبة للمجال التجهيزي، أي ميزانية التجهيز، ميزانيتها في كليتها ميزانية محترمة، نحن يجب أن نفتخر بوزارة التجهيز، لأن أداة من الأدوات الأساسية في تجهيز البلاد، والتاريخ الاقتصادي للبلاد مدين للأطر وللعاملين في هذا القطاع الأساسي، يجب أن ندعمه مستقبلا، يجب أن أذكر هنا بأن ميزانية التجهيز بالنسبة لهذه الوزارة هو مليارين فاصلة 2 (2,2 مليارين) درهم، لكن بالإضافة إلى ذلك هناك اعتمادات تتكلف بها هذه الوزارة بشكل مباشر وأحياناً بشكل غير مباشر، الاعتمادات المتخصصة خاصة بالصندوق الخاص بالطرق الذي سنعمل على دعمه والذي أسس بالأساس من طرف مجلس النواب

السابق، ولكن يجب أن نعمل من الاعتمادات الخاصة به (2,1مليار)، بالإضافة إلى هذا، القانون المالي الحالي زاد كما قلت لكم في رأس مال الشركة الوطنية للطرق، إضافة إلى الإعتمادات الخاصة بالمكتب الوطني للماء الشروب ولمكتب الموانئ الذي له عملية أساسية خلال هذه السنة متعلقة بمتابعة ميناء الداخلة بالأساس.

المساطة الأخيرة وليست الأخيرة بطبيعة الحال هي القضية الاجتماعية، لا أعتقد -السيد الرئيس- بالرغم أن ميزانيتنا هي ميزانية مدخل بأن ميزانية السنوات الفارطة اهتمت بالإشكالية الاجتماعية مثل هذه الميزانية، بكامل الصراحة وبكامل الموضوعية هذا الاهتمام هو موجود من خلال أربع أبواب :

1 - رفع الاعتمادات الخاصة بالموازرات الاجتماعية، الصحة-السكن-الشبيبة والرياضة، وبصفة عامة القطاع المكلف بالمجال الاجتماعي بجانب وزارة الثقافة...إلخ، هذه النقطة الأولى.

بجانب هذا العناية التي أعطيت للمقاولة هي على الأقل عناية لتوقيف تسريحات العمال التي تكاثرت وتزايدت في الفترة الأخيرة، وبالتالي هي عناية للعاملين بطبيعة الحال داخل المقاولات، المنفذ الثاني، هو أن هذه الميزانية تحملت عبءاً مهماً وتفتخر بذلك متعلق بالتكاليف الناتجة عن الحوار الاجتماعي، لأن بطبيعة الحال هذه الحكومة بطبيعة تكوينها، هاجس الطبقة العاملة حاضر في الأذهان لأنه جزء من ثقافتنا ومن تكويننا كذلك، بجانب هاجس دعم المقاولة المغربية، كذلك يجب أن لاننسى بأن في هذه الميزانية توجد التحملات المتعلقة بالترقية الداخلية لرجال التعليم، توجد التحملات المتعلقة بتنفيذ الشطر الثالث للتعليم العالي، توجد التحملات المتعلقة بتغيير النظام الأساسي للعاملين في الصحة العمومية من أطباء والعاملين في قطاع الصحة العمومية، خلال تغيير نظامهم الأساسي، الترقية الداخلية إلى آخره.

توجد التحملات التي لها طابع سياسي بطبيعة الحال المتعلقة بإرجاع المطرودين، توجد التحملات التي هي مهمة والتي لم تكن منتظرة لأنه لم نهيئ لها أنفسنا مدة عدة سنوات الناتجة على إقفال أو بداية تحضير إقفال معادن جرادة، وتوجد التحملات الناتجة على بعض القرارات التي لها مفعول اجتماعي والتي سأتكلم عليها ومنها تحسين وضعية القيمين الدينيين في المساجد من مؤذنين وأئمة ومقرئين ومنظفين وهذه كذلك من الأشياء التي تفتخر بها حكومة التناوب، لأننا نفتخر كذلك بهؤلاء الناس لأنهم يقومون بدور أساسي بالنسبة لديننا الحنيف، واعتباراً كذلك لوضعهم الاجتماعي بجانب هذا يجب أن لاننسى أنه انطلاقاً من المأساة التي تعيشها معامل ومفاحم اجرادة، تقرر كذلك تخصيص 20٪ من مخصصات صندوق إعادة تكوين المناجم لتغذي صندوق خاص اجتماعي لتحضير إقفال كل المعادن، لأن كل المعادن هذه هي بطبيعة الحال مطالبة بأن تقفل.

المنفذ الثالث، لأنه بجانب الاهتمام بمشاكل الشباب العاطل، بجانب الاهتمام بمشاكل الطبقة العاملة والعاملين والمنقبين، عندنا مشكل أخطر، ويجب أن نواجهه كلنا وخاصة الناس الذين لهم شغل الآن هو محاربة الفقر بطبيعة الحال، لأنه -وهنا بطبيعة الحال أرجع أولا وقبل كل شيء للخطاب الملكي السامي حول ضرورة توسيع آليات التكوين الاندماجي وخلق تعاقد بين الشباب والمقاولة والدولة وأرجع كذلك إلى أنه بجانب القانون المالي -السيد الرئيس- هناك نص يدرس في لجنة المالية المتعلقة بالسلطات الصغيرة والذي سنعمل على توظيفه لمحاربة الفقر، لأن الناس الذين يطلبون السلفات الصغيرة، هم ناس ضعفاء، فقراء، والله يرحم كذلك فقرنا بطبيعة الحال، كذلك لمواجهة مشاكل السكن الاجتماعي، لذلك هناك دعم للتوجه الذي ستعمل على تقويته وزارة الإسكان، دعم من خلال دعم خاص لمشروع نسيم بعد مشروع سلا الجديدة من أجل استقبال سكان المدينة القديمة بالدار البيضاء، وبطبيعة الحال بداية التحضير والتفكير بجانب المؤسسات الدولية لإنشاء صندوق التنمية الاجتماعية الذي سيكون غداً إن شاء الله هو أداة من أدوات العمل لمحاربة الفقر.

بجانب هذا لابد أن أشير لبعض القرارات المتعلقة والتي لها .. بالطبع، الثقافي، اجتماعي، الاهتمام بوضعية الفنانين، دعم المجال الثقافي وتشجيع الاستثمارات الثقافية، توسيع مجال تدخل الصندوق الوطني للعمل الثقافي...إلخ. وبجانب هذا بعض التعديلات التي دخلت في مجلس النواب والتي نفتخر بها، التي جاءت من عندكم أنتم من الفرق كلها بطبيعة الحال لأنه وقع إجماع عليها ومن الأحزاب السياسية وراءها المتعلقة بإعفاء الرسوم القضائية والمصاريف حول جميع الدعاوي المرتبطة بقضايا الأحوال الشخصية التي تقدمها النساء المطلقات والمهجورات، وكذلك التأكيد على المساواة ما بين الدولة وما بين المواطنين في التعامل مع القضاء، دعما لحرمة القضاء.

هذه -السيد الرئيس- هي بعض النقط ليست كل النقط، أعترف بذلك، ولكن ليس الضروري أن أشير للكل، لأن مذاكرتنا ستكون كذلك مذاكرة على مستوى اللجان وعلى مستوى الوزارات كلها، هذه بعض النقط المرتبطة بالمساءلات التي تقدم بها السادة المستشارون وفرقهم.

الآن ماهي آفاق المستقبل خلال على الأقل الأشهر القادمة، كما أكدت مشروع المالية وضعته الحكومة أمام أنظاركم يشكل بداية مشوار جديد حافل بالرهانات، يتجاوز هذه السنة، هو مشوار لفتح آمال مفتوحة أمام تطور البلاد وأمام عصرنتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، هو كما قلت خطوة أولى، مدخل فقط لوضع البلاد. ...لوضع قطار البلاد على سكك الإصلاحات الكبرى التي أشار لها التصريح الحكومي، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة عملت على توفير آليات قانونية وتنظيمية جديدة سيستند عليها تدبير المالية الحكومية، وهي التي سأشير لها، ولكن هذا الاستناد سيكون في إطار الوضوح، الشفافية، النجاعة وذلك بطبيعة الحال تنقيح وتطوير وعصرنة القانون التنظيمي الذي صادقتم عليه أو أمس.

لذلك المشروع المالي هو لايشكل في حد ذاته إلا أداة ليست منعزلة، ليست منفردة للعمل الحكومي بل ستصاحبها إجراءات أخرى لخلق نوع من التفاعل بين هذه الإجراءات، نحن انطلقنا من معاينة موضوعية للواقع الاقتصادي للبلاد، وواقع مالية البلاد، والواقع الاجتماعي للبلاد، وحددنا بعض الأهداف، وسنعمل بطبيعة الحال على الدفع لها.

من خلال تحمل كامل المسؤولية في المزاوجة بين ضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية ومالية، لأن هذا شيء ضروري، وفي نفس الوقت الإنصات لضرورة بداية حل المشاكل الاجتماعية، وفي نفس الوقت العمل على تطوير الآلية الاقتصادية بطبيعة الحال، وهذا يتطلب بشكل تدريجي كما قلت سابقا العمل على تغيير البنية التقليدية لميزانية البلاد، هذا يتطلب بطبيعة الحال التقدم في الوقت الذي سنكون ننجز القانون المالي في التحكم في نفقات التسيير، محاربة التبذير، وتوفير شروط النجاعة والشفافية في النفقات العمومية، وهذه مرة أخرى كذلك كما قلنا في مجلس النواب، أنه نتوجه إلى المسؤولين في الإدارة والمسؤولين في المؤسسات العمومية ليتحلوا بأخلاق المواطنة وليعرفوا بأن الأموال التي بين أيديهم هي أموال الشعب المغربي، وبالتالي، يجب الحفاظ عليها، يجب التقليل من التبذير، لأن التبذير يخجلنا بطبيعة الحال، وسنعمل إن شاء الله بشكل مسترسل على التحكم في آليات التبذير، وسنطلب منكم أنتم أن تعاونونا وتنصحونا لأن هذه مسألة وطنية وأساسية، سنعمل على التخفيف كذلك من ضغوطات الدين العمومي، ليس سهلاً، لأنها تراكمت منذ عدة سنوات، خاصة منذ أن انتهينا من إعادة جدولة الديون في عام 93، الظروف الدولية لاتساعد حالياً على حل كل مشاكل المديونية بصفة تقنية، ولكن الحكومة مطالبة بأن تستعمل كل الوسائل السياسية والاقتصادية والديبلوماسية ونعتقد -السيد الرئيس- بأن البرلمان بمكوناته الاثنين مطالب كذلك باسم- وهذا شيء طبيعي منذما كان دائما- بأن يلعب الدور الأساسي حتى تتغلب البلاد على إشكالية المديونية التي تخلق لنا منغلقاً كبيراً بالنسبة لإمكانيتنا.

هناك ثانيا ضرورة توفير شروط انطلاقة اقتصادية واعدة بمتابعة العمل على رفع العراقيل التي تجتازها المقاولات والتي تقف أمام إنعاش الاستثمار وتصفية رواسب الماضي وحل القضايا العالقة المرتبطة بالضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي وتوفير أرضية محاسبية جديدة لتعامل المقاولات مع الإدارات في إطار من الوضوح، من المسؤولية وحتى على توزيع الربح الضريبي نحو تقوية قدرتها الإنتاجية، في هذا الإطار وزارة الاقتصاد والمالية ستعمل على المتابعة الحيتية ابتداءاً من الشهور القديمة، لأولا تخبر الملزمين من المقاولات بالأساس، ومن غير المقاولات في الصغيرة والمتوسطة، بالقرارات التي اتخذت في القانون المالي وسنعمل إن شاء الله بالتفكير بشكل جدي بإصلاح الإصلاحي الضريبي، في نصوصه وفي إدارته وفي علاقته مابين الإدارة والملزم، لأنه من بعد الآن الإصلاح الذي عندنا إصلاح الآن عنده تقريبا 15 سنة، يجب عليه نفسه إعادة وقراءة جديدة، كما أنه يمكن أن أقول لكم بأنه في مجال الجمرك بدأنا في الأسابيع الأخيرة وفي الشهور الأخيرة بمتابعة الإصلاحات التي يجب عليها أن تسير بطبيعة الحال حتى يمكن لهذه الإدارة أن تلعب الدور الاقتصادي ليس فقط دوراً ضريبياً، وفي هذا الإطار أريد أن أخبركم بأنه على مستوى الوزارة وعلى مستوى إدارة الجمارك انتهينا من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع مدونة الجمارك، مما سيمكننا من تقديمها على الحكومة وبطبيعة الحال للبرلمان فيما بعد، وفي نفس الوقت سنعمل من الناحية الإجرائية على تسهيل عملية الجمركة لتكون في خدمة التصدير وفي خدمة العلمية الاقتصادية في بلادنا.

النقطة الثالثة -السيد الرئيس- تتعلق بأنه كما قلت ليس المهم فقط اتخاذ الإجراءات الجبائية، ولكن سنعمل على دعمها بمجهود تأهيل المقاولة من خلال برمجة إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على الخصوص، من خلال أولا إنشاء إطار المؤسسة وقانونه وملاءمته مع تطور المحيط الدولي ومقتضيات التنافس، بالأساس إحداث مايسمى عندنا في الأدبيات المغربية الاقتصادية المخاطب الوحيد، والعمل على تطور البنيات التحتية الملائمة خصوصا عبر خلق وتنمية المناطق الصناعية رغم صعوبات التمويل، ولكن هنا يجب أن يكون تعاون مابين الجماعات المحلية بطبيعة الحال، مابين المؤسسات العمومية، مابين

المؤسسات الخاصة، ومابين الدولة، والعمل على تكوين وتأهيل الأطر الكفئة لتلبية حاجيات الوحدات المنتجة انطلاقا من الاستفادة من برنامج التكوين والتأهيل الذي أقر بعد الخطاب الملكي السامي في عيد الشباب المجيد.

العمل على تقوية البنيات التكنولوجية وتقوية الجمعيات المهنية ووضع إطار ملائم لتمويل إعادة تأهيل المقاولات، ويرتكز هذا الإطار بالأساس على تدعيم وتقوية الموارد الخاصة للمقاولات من خلال رأس مال المخاطرة، من خلال وضع وإنشاء خطوط اعتماد خصوصية ممنوحة بشروط ميسرة، من حيث المدة ومن حيث نسبة الفائدة، من خلال تعبئة الموارد الخارجية لتمويل برامج إعادة التأهيل وخاصة من طرف الاتحاد الأوربي وتفعيل برنامج الميدا، وفي هذا الإطار نحن مع الإتحاد الأوربي في مواجهة مستمرة، حتى لاتبقى تلك المساعدة المقدمة لنا من أجل تحديث النسيج الإقتصادي المغربي في مساعدة نظرية أو محدودة، من خلال كذلك دعم صندوق الضمان ودعم تماثل نوعية رأس المال والمخاطرة والتكوين المهني إضافة إلى تعبئة موارد إضافية عبر العلاقات الثنائية مع البلدان الصديقة، عدد من البلدان التي تساعدنا في هذا الإتجاه، من خلال كذلك وضع نظام قروض صغرى لضمان ولوج المقاولات الصغرى للتمويل والسعي نحو تحقيق أهداف البرنامج الوطني لخلق المناطق الصناعية بالتعاون كما قلت سابقا من الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص وإعمال صندوق الضمان الذي مع الأسف لحد الظروف الراهنة كان يحل فقط المشاكل المتراكمة في الصيد البحري والتي خلقت له عراقيل كبيرة، والذي الآن يجب أن ينطلق ليلعب دوره من أجل ضمان العملية الاستثمارية للمؤسسات الأساسية.

من خلال تفعيل دور البنوك وتوفر الشروط الضرورية لتخفيض نسب الفائدة وتنشيط بورصة القيام بطبيعة الحال.

إن نجاح المغرب في إعادة انطلاق الإستثمار وتأهيل النسيج الإقتصادي والرفع من نسبة النمو سيبقى رهينا بتظافر المجهود بين الدولة والقطاع الخاص والجمعيات المؤطرة للنشاط الإقتصادي والإجتماعي والنقابات العمالية التي لها دور كذلك في خلق شروط الثقة بالنسبة للمستقبل، كما أن سلامة تنفيذ مقتضيات القانون المالي تستدعي استحضار قيم المسؤولية، وقيام النجاعة والشفافية، وتنشيط آليات المراقبة المالية التي تتكلف بها وزارة الإقتصاد والمالية، لذلك سنعمل على تكثيف الجهود المشتركة بين وزارة المالية والوزارات الأخرى المعنية بطبيعة الحال من أجل خلق ظروف مواتية لإنجاح عملية المراقبة البعدية البرلمانية عن طريق تقوية دور المجلس الأعلى للحسابات وتقوية تحسين شروط تحضير قوانين التصفية، وفي هذا الإطار أريد أن أشير أننا بصدد تحضير مدونة الاستخلاصات التي هي كذلك قريبة إن شاء الله ستتقدم أمام الحكومة، وأشير كذلك لأهمية النص الذي سيقدم قريبا أمام المجلس الوزاري المتعلق بالمرسوم الخاص بالصفقات العمومية والذي سيمكن من ملاءمة الإطار القانوني مع التحولات الاقتصادية والمالية، وسن قواعد تسمح بتدبير أفضل للأموال العمومية.

وبخصوص المؤسسات العمومية، فإننا نلتزم أمامكم بإخباركم بتطور الأوضاع داخل هذه المؤسسات العمومية والعمل على مواجهة العصرنة والعقلنة وتدقيق حساباتها عبر اللجن الدائمة للتدقيق وعبر اللجوء إلى مكاتب مستقلة للتدقيق سعياً نحو تقوية مناهج التسيير ووضع النظام الداخلي للتدقيق.

كما أن الحكومة ستعمل من خلال الأهداف المتوخاة في القانون المالي على تنشيط الدور الاقتصادي وتفعيل الإستثمار والعمل على خلق الجو لمواجهة المعضلات الإجتماعية وعلى رأسها آفاق التشغيل في التوجه الذي سبق أن ذكرت، نحن نعتقد بأن هذا العمل هو عمل الحكومة من واجب الحكومة أن تقوم به، ومن واجبكم أن تراقبوها بالوسائل الدستورية التي هي بيدكم، ولكن العمل الذي ينتظرنا يجب على الجميع أن يقوم به لأن محاربة الفقر والنهوض بالعالم القروي، خلق ظروف التكوين والإندماج، هو عملكم، وعمل كذلك مكونات المجتمع المدني، وفي هذا الإطار لايمكن إلا أن ننوه بالمبادرة التي قامت بها إحدى النقابات العمالية، إحدى المركزيات العمالية في خلق أوراش العمل في المدن وفي القرى، أعتقد بأن هذه إشارة للجميع، بأن نمشي في هذا الإطار، والحكومة لايمكنها إلا أن تصفق لهذه الإشارات الإيجابية.

السيد الرئيس،

الميزانية التي قدمناها لكم، هي ميزانية أمل، هي ميزانية مدخل، ولكنها ميزانية أمل، لأن لها بعداً عملياً من أجل توفير متطلبات الانطلاقة الاقتصادية عبر الخروج من جو اليأس، جو التيئيس وإشاعة مناخ الثقة والتخليق، هي ميزانية لها مرامي مستقبلية لأنها تريد أن تدفع الجميع للتعبئة، تريد أن تدفع الجميع بأن يتحلى بروح المواطنة الصادقة في تقاسم الأعباء، كلنا يجب علينا أن نتعب، نقسم الأعباء، وفي الاجتهاد الجماعي لتحقيق مناعة اقتصادنا وتقوية مكوناته، هي كما قلت في مجلس النواب ميزانية صلح ومصالحة وإصلاح، صلح ذات البين ومصالحة بين المكونات الاجتماعية والعمل على بداية مواجهة مظاهر العجز والقصور وفتح مجال تطور والأمل لمتابعة النضال من أجل تكريس الوحدة الترابية للبلاد، ومن أجل مواجهة كل

التحديات المحيطة بالبلاد، ومن أجل الربط بين مواجهة المعضلة الاجتماعية ومشاكل العالم القروي وتأهيل المقاولة المغربية والتحضير لإخراج المنظومة التعليمية والتكوينية من مسلسلات التفقير وخدمة القضايا المصيرية للشعب المغربي بقيادة قائد كل المسيرات، مسيرة الوحدة ومسيرة الديمقراطية ومسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله، والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الإقتصاد والمالية، بعد قليل -حضرات السيدات والسادة الوزراء والمستشارون- سنشرع في عملية التصويت طبقا للبرنامج الموضوع، قبل ذلك أذكر المجلس الموقر أن لجنة المالية بعد تصويتها على مشروع القانون المالي، رفعت إلى المجلس العديد من المواد ومقترحات التعديلات للبت فيها، وبالفعل، فإن الفرق المعنية بهذه التعديلات وافت رئاسة المجلس بمراسلة تطلب فيها عرض تعديلاتها على الجمع العام، كما توصلت الرئاسة بتعديلات من السيد الوزير الأول سنعرض لها في حينها.

أطلب من السادة المستشارين أن يلتحقوا بمقاعدهم ونشرع في التصويت على مواد القسم الأول المتعلق بالشروط العامة للتوازن المالي.

الباب الأول

الأحكام المتعلقة بالموارد

المادة الأولى

لم يرد بشأنها تعديل، إذا لم تكن هنالك ملاحظة.

المستشار السيد عبد السلام بروال.

* السيد المستشار عبد السلام بروال :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني المستشارون المحترمون،

لم نتقدم بأي تعديل فيما يخص المادة الأولى، لكن -السيد الرئيس- وانطلاقا من أعمالنا، أريد فقط أن أذكر بجو المناقشة أو المسطرة التي نهجناها خلال دراسة أقول دراسة مشروع القانون التنظيمي للمالية، حيث كان هناك -السيد الرئيس- وأؤكد، كان هناك نوع من خرق لتطبيق النظام الداخلي فيما يخص المناقشة، أذكر السيد الرئيس، أن خلال مناقشة جميع المواد، كان هناك حوار ثنائي فقط ما بين المعارضة والحكومة عن طريق السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وهذا الحوار مخالف تماما لمقتضيات النظام الداخلي للسيد الرئيس، أتذكر أنكم ذكرتمونا بمقتضياتها، علما بأن المادة أو التعديل يقدم من طرف صاحبه، يفتح المجال للحكومة لإبداء رأيها، يفتح المجال لرئيس اللجنة المالية أو المقرر لإبداء رأيه، ثم بعد ذلك يفتح المجال لمعارض ثم لمؤيد، هذا النهج السيد الرئيس لم ننهجه خلال هاته المناقشة وتساهلنا في الموضوع لكي تمر المسائل على حسن ما يريده السادة المستشارون.

لذلك السيد الرئيس، أذكر فقط بضرورة تطبيق مقتضيات النظام الداخلي فنحن نريد أن نسمع صوت الأغلبية، خصوصا وأن السيد الوزير، وزير الإقتصاد والمالية أشاد بالأغلبية ونحن نشيد بها كذلك، فلا معارضة بدون أغلبية، فالأغلبية هي ضرورية لنا كمعارضة، وأظن بأن الأغلبية هي كذلك المعارضة ضرورية بها، لذلك السيد الرئيس، نريد أن نسمع صوت الأغلبية التي تساند الحكومة، فيما يخص المقترحات لا التعديلات التي نتقدم بها أو المقتضيات التي أتت بها الحكومة عن طريق مشروع القانون المالي. وشكراً، وفيما يخص هذه المادة -السيد الرئيس- أؤكد مرة أخرى ليس لنا هناك أي تعديل. شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، بطبيعة الحال علينا جميعاً أن نسهر، جميعا أقول أن نسهر على تطبيق المقتضيات الدستورية وامتداداً المقتضيات الدستورية مقتضيات القانون الداخلي.

المادة الأولى : لم يرد بشأنها تعديل

أقترح على المجلس أن يقوم بالتصويت عليها

الموافقون : الإجماع

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : لاأحد

صادق المجلس بالإجماع على المادة الأولى

المادة الثانية : ورد بشأنها تعديل مشترك من فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية والفريق الديمقراطي والعمل وفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية وفريق الإتحاد الدستوري.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل لتقديمه.

الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري.

* السيد المستشار محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات، السادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس في بداية هذه المناقشة وللتذكير فقط ستكون هناك ملاحظة، أن هناك كثير من الأشياء تعاد وتكرر من طرف المعارضة كما بدأتها، والمناسبة كما يقال شرط بطبيعة الحال تزامنت مناقشة قانون المالية والقانون التنظيمي للمالية، تزامنوا، وكنا قلنا بأن القانون التنظيمي للمالية وقانون المالية هذه السنة هما مرتبطان، ولذلك فكثير من الأحكام وكثير من الملاحظات لابد. أثيرت في القانون التنظيمي للمالية وأثيرت كذلك في قانون المالية، ومع ذلك نحن نفهم بأن التكرار ممل، ولكن الإشارات الضرورية وفي المحطات الضرورية أيضا لابد منها للتأكيد عليها، لأننا في كل محطة من المحطات نكون منسجمين مع مقتضيات النظام الداخلي وبطبيعة الحال مع الدستور فاللجنة لجنة والجلسة العامة، جلسة عامة ولكل مقتضى مسطرته وقواعده.

بالنسبة للتعديل الذي تقدمنا به بالنسبة للمادة الثانية من القانون المالي لهذه السنة، اقترحنا، التعديل يرمي إلى حذف المرسوم الذي اتخذ يوم 16 مارس 1998، وهو المرسوم الشهير المعروف بالمرسوم الحكومي، التعليل هو أن هذا المرسوم لم يعرض بالمجلس الوزاري طبقا للمادة 66 من الدستور، وبطبيعة الحال المادة 66 من الدستور مرتبطة بالمادة 62 من الدستور، ولذلك فنحن قلنا بأن التغطية القانونية أساس لكل عمل، وأن الشكل هو المضمون وأن المضمون هو الشكل، فلذلك لما كان هذا المرسوم غير معروض على المجلس الوزاري فهو متحلل من قانون الإذن إن أردنا أن نسير بعيداً في الأمور، فالإتيان به في المادة الثانية من القانون المالي ومطالبة البرلمان بإعطاء الترخيص البعدي نعتبره غير دستوري وغير قانوني، ولذلك فتعديلنا يرمي إلى حذف هذا المرسوم من المادة الثانية من قانون المالية، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية.

* السيد وزير الإقتصاد والمالية

السيد الرئيس،

أستغرب أولا من هذه المعلومات التي تقدم بها السيد المستشار المحترم، ولكن الذي يمكن أن أقوله في العمق، هو أن هذا المرسوم اتخذ اعتباراً للترخيص الذي أعطي من طرف مجلس النواب سابقاً، فالقانون المالي السابق والحكومة الجديدة هي امتداد بطبيعة الحال للحكومة السابقة، وكان عليها أن تقوم بتدبير مقتضيات القانون المالي، ومن مقتضيات القانون المالي أن من حقها أن تتخذ بعض الإجراءات من خلال المرسوم كما رخصت بذلك. ولذلك فنحن لسنا متفقين مع هذا التعديل، شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل؟

الكلمة للمستشار السيد الهلع محمد.

* السيد المستشار محمد الهلع :

شكراً السيد الرئيس، أظن السيد الرئيس بأن الأغلبية ساهمت في تحضير النظام الداخلي، وتعرف القراءة، وقرأت هذا النظام، وتفهم، وفهمت هذا النظام، فهي لاتسمح لأحد بأن يعطيها نصائح وبالأحرى أوامر للكلام، فنحن نتكلم حينما نريد أن نتكلم، ويكون عندنا لماذا سنتكلم ليستفيد معنا الناس والرأي العام، ولانطلب الكلمة لنتكلم من أجل الكلام، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، أعود إلى التعديل، أرجوكم النقطة الأولى انتهت، نحن بصدد مناقشة التعديل خطيب مؤيد وخطيب معارض، الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* السيد المستشار عبد السلام بروال :

أتدخل في إطار مناقشة التعديل كخطيب مؤيد للتعديل، في البداية السيد الرئيس، أستغرب لرد الحكومة كون الحكومة الحالية هي امتداد للحكومة السابقة، فلهذا استغرب لنا في المعارضة أن هاته الحكومة

في امتداد ولو أن الحكومة الحالية هي حكومة جديدة معينة من طرف صاحب الجلالة، حكومة التناوب.

ثانيا السيد الرئيس، أستغرب كذلك حكومة عينت من طرف صاحب الجلالة نهار 14 مارس يومين خصمتهم.

ملاحظة ثالثة السيد الرئيس، هو المصون، كما قال السيد وزير المالية المحترم، وزير الإقتصاد والمالية عضواً المحترم، هو مصون من نوع خاص، هو امتداد الحكومة في إطار الفصل 45 لكي تحل محمل المشروع في إصدار نوع من القوانين، في إطار مرسوم في مسائل استعجالية، فالسيد الرئيس، تساؤلي فيما يخص الإذن، وهذا شيء شرحناه في لجنة المالية، الإذن فعلا أعطي للحكومة، لا أقول السابقة ولا الحالية، أعطي من طرف مجلس النواب في يونيه 1997، في إطار مشروع القانون المالي الذي انتهى في 30 يونيه من هاته السنة، قلت الإذن أعطي من طرف مجلس النواب، ومجلس النواب أنا شخصيا كنت عضو فيه، السيد وزير الإقتصاد والمالية كان عضو فيه، السيد الرئيس المحترم كان كذلك عضو في مجلس النواب، أنا شخصيا توصلت برسالة من الوزارة التي أنتمي إليها كمهندس في الأشغال العمومية لكي ألتحق بعملي يوم 5 دسمبر من السنة الماضية، والتحقت بعملي في ديوان السيد وزير الأشغال العمومية وعملت 20 يوم، وهاهي «ليتادونگجمون» ديالي، هاهي المنضة باش خلصوني في 20 يوم، لم أرد أن أصرفها، في 26 من شهر ديسمبر التحقنا بالبرلمان عند افتتاحه من طرف صاحب الجلالة وبالتالي بقيت المدة مابين 5 ديسمبر و25 ديسمبر لم يكن فيها برلمان، أكيد أن المشرع كان دائما حاضراً والمشرع هو صاحب الجلالة، فالفترة مابين 5 و25 غادرنا المؤسسة، انتزعت منا جميع الإمتيازات والسيارات وكل شيء، السيد الرئيس راه فاين، قال للمؤسسة الله يهنيكم ومشى، وبالتالي نتساءل من أعطى هذه الحكومة الجالية هذا الإذن من؟ البرلمان، مجلس النواب السابق انتهت مهامه، لاأقول حل لا، هذا موضوع لم أقدر أن أقوله أنا والبرلمان الحالي شرع مهامه في 26، لذلك نحن لسنا ضد اتخاذ مرسوم، ولوكما قال السيد الرئيس لم نسمع بتاتا تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة عن عقد المجلس الوزاري، جميع المجالس الوزارية عندما تعقد، لابد أن يعلن عليها، والناطق الرسمي للحكومة لابد أن يعلن للعموم ولجميع المغاربة ماهي الإجراءات التي اتخذت والنصوص التي اتخذت على مستوى هذا المجلس الوزاري، هذا المجلس الوزاري لم نسمع عليه بتاتا أي شيء، باستثناء نوع بالإشراف بعض الصحف، لذلك أطرح السؤال -السيد الرئيس- هل من صلاحيتنا أن نزكي شيئا الذي نحن نهائيا لم نعطي الإذن من أجله فقط، فنريد فقط توضيح في الشأن، من أجل هذا السيد الرئيس تقدمنا بهذا التعديل، تقدمنا به فقط لكي لانكون خارجين على الإطار الدستوري وخارجين عن الإطار القانوني، نحن مسألة الحبوب نحن -السيد الرئيس- لسنا ضده، يمكن إجراء كان في ظروف خاصة، ولكن لايمكن لنا بتاتا أن نزكي شيئا الذي نعتبره غير قانوني، وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، إذا لم تكن هنالك تدخل آخر أعرض التعديل على المجلس

الموافقون : 88

المعارضون : 116

الممتنعون : لاأحد

رفض التعديل 116 مقابل 88

أعرض للتصويت المادة الثانية عضواً، كما وردت في المشروع

الموافقون : 116

المعارضون : 88

الممتنعون : لاأحد

أقول الممتنعون لاأحد.

صادق المجلس على المادة الثانية بـ 116 واعتراض 88 مستشار.

المادة الثالثة لم يرد بشأنها تعديل أعتقد أنه يمكن عرضها على المجلس.

الموافقون :

المعارضون : الإجماع

الممتنعون :

صادق المجلس على المادة الثالثة بالإجماع.

المادة الرابعة أتمنى أن لاتأخذ منا وقت كثير لأنه ورد في شأنها تعديل من الحكومة سنحاول.

المادة الرابعة :

ورد في شأنها تعديل من الحكومة، الكلمة للسيد الوزير لتقديم التعديل

* السيد وزير الإقتصاد والمالية :

السيد الرئيس،

السيدتان والسادة المستشارين،

كون أنه البرلمان مازال لم يصادق على القانون المالي، تتبين معطيات جديدة تجعل الحكومة مضطرة لتستعمل كذلك القانون المالي الذي هو أمامكم، باش تعمل بعض التعديلات، وإن كانت محدودة، كما نعرف بأنه مشروع القانون المالي التي أنتم تدرسونه نص على إحداث نظام جديد لحماية مادة السكر، بجانب كذلك مواد أخرى، بموجب هذا النظام مواد أساسية المادة 4 من مشروع القانون المالي تنص على تغيير الحقوق الجمركية المطبقة عند استيراد هذه المادة، ولكن بعد ذلك اتضح أن بعض المستوردين نبهوا الحكومة على أنهم أبرموا صفقات لاستيراد السكر وخاصة في التوجه الذي الآن عليه السوق الدولي، نظراً لظروف التقلبات التي يعرفها الإقتصاد العالمي، قصد تغطية حاجيات السوق الداخلي، إلى غاية شهر دجنبر 98، وذلك على أساس أثمنة السوق الدولية الطويلة المدى من جهة، والحقوق الجمركية التي كان العمل جاريا بها من جهة أخرى، لذلك يقترح عليكم أن يؤجل تطبيق الحقوق الجمركية المتعلقة بحماية مادة السكر، كما جاء بها إلى فاتح يناير 1999، أي إجراء يبقى، المشكل فقط هو التاريخ، شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الوزير.

أطرح هذا التعديل على المجلس طبقا لنفس المسطرة مؤيد ومعارض هل من تدخل، المستشار السيد عبد السلام بروال.

* السيد المستشار عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

تدخلي لاأقول كمعارض، تدخلي في إطار مناقشة هذه المادة،

أولا السيد الرئيس نفاجئ بهذا التعديل الذي تقدمت به الحكومة، نفاجأ ولكن في نفس الوقت أظن بأن الحكومة حاولت أن تعاملنا نفس يم المعاملة التي عاملت بها مجلس النواب، فالزملاء الذي تابعوا المناقشة على مستوى مجلس النواب، فيما يخص موضوع السكر، فالجلسة الأخيرة أذكر الجلسة الأخيرة لمجلس النواب وقع هناك ارتباك فيما يخص موضوع مجموعة من المواد، مواد 3 و6 و14 والتي أثارت جدل على مستوى الجلسة العامة والتي كذلك الحكومة فاجأت مجلس النواب وأتت بتعديل مفاجئ في الجلسة العامة، هذه الميزة الحكومة الله يكثر خيرها كذلك أعطتها لمجلس المستشارين وفاجأتنا بتعديل جاءت به مباشرة للجلسة العامة، فالله يكثر خيرها.

سؤالي السيد وزير الاقتصاد والمالية،

ماهي المصلحة التي عند الحكومة في الإتيان بهذا التعديل؟ ماأظن لماذا؟ لكون هذا التعديل في حد ذاته سيؤجل ويؤخر ويمطط ويجرجر المصادقة على مشروع القانون المالي التي نحن بصدده على الأقل -أيها الزملاء- على الأقل 8 أيام 5 و10 أيام، فهذا المشروع سيرجع المشروع القانون المالي إلى جهة أخرى، هل نحن لسنا نقف على هذا الأسبوع أو 10 أيام، الكل في الأسئلة الشفوية يتكلم على السكر، زملاء الأغلبية، طرحتم مجموعة من الأسئلة فيما يخص إخفاء مادة السكر، المشاكل التي يعانون منها المواطنين، البادية خَنْشَا ديال السكر السيد وزير الاقتصاد والمالية - السيد وزير الإقتصاد هاهو أمامك 500 درهم للخنشا، 32 قالب بـ 500 درهم، وما كتجبرها شاي، لذلك كان من الضروري تعجيل بالمصادقة على القانون المالي وبالتالي، نحل هذه الإشكالية، الحكومة أتتنا بمشروع علاش؟ لنصادق عليه، ونرجع مشروع القانون المالي كله، عاود يصبح يتناقش في مجلس النواب، أو للجنة مختلفة إلى غير ذلك، وبالتالي لاداعي، الملاحظة الثانية -السيد الرئيس- كنا نتمنى أن نعجل بالمصادقة على مشروع القانون المالي، وهذا الإجراء تعفينا الحكومة منه، وتأخذه في إطار فصل 45، إطار الإذن الذي نعطيه للحكومة، «الشيك أبلون» الذي نعطيه للحكومة، هذا الإجراء كان يمكن لها هي مباشرة بعد المصادقة تأخذ هذا الإجراء وتعفينا، ولكن الحكومة، لم نعرف، يمكن أرادت أن تحملنا المسؤولية، أرادت أن ترجع المشرع هو الذي يأخذ المسؤولية، لذلك أقول للسيد الوزير نحن سنصوت على هذا التعديل، تلبية وتضامناً مع الأغلبية وإرضاءاً للحكومة، ولكن نؤكد مرة أخرى سيعطلنا وليس في الصالح، لاداعي -السيد الرئيس- أن أرجع من هو وراء هذا التعديل، من

هـ... هذا الشيء لقد قلته في لجنة المالية، وقلت بأن هناك سلسلة من المؤسسات الغير الدستورية التي تقدمت بتعديلات وقبلتها الحكومة، شكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً أعتقد أنه من الممكن الاقتصار على هذا التدخل لأن التوجه باين، ربما سيحظى بالإجماع ربما، فبإذنكم أعرضه على المجلس

الموافقون : طيب.

صادق المجلس بالإجماع على هذا التعديل وأعتقد أنه بالنسبة للمجلس نعتبر بأن هذا تقدير للمجلس، لأنه الحكومة أتت بمشروع جديد أمام المجلس.

أعرض المادة 4 كما عدلها المجلس بعد لحظات بقبول تعديل الحكومة.

أعرضه على المجلس.

الموافقون : الإجماع.

صادق المجلس بالإجماع على المادة 4 كما عدلها، حتى يتمكن الزملاء في مجلس النواب من تناول حصة الأسئلة الشفهية، أطلب منكم أن نكتفي بهذه الحصة على أساس أننا سنلتقي في تمام الساعة الثالثة لمواصلة عملية التصويت، وأذكر الإخوة رؤساء الفرق ورؤساء اللجان أن لهم لقاء معنا في مكتبي مباشرة بعد رفع الجلسة. شكراً لكم.

رفعت الجلسة.